اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 47

22—28 نوفمبر

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

متجاوزاً توقعات صندوق النقد الدولي :
اقتصاد دبي ينمو 2.3% في النصف الأول

حقق اقتصاد إمارة دبي نمواً بنسبة 2.3% خلال النصف الأول من 2010 حسب بيانات مركز الإحصاء في دبي متجاوزا بذلك توقعات صندوق النقد الدولي الذي قال إنه من المرجح أن ينمو بنسبة متواضعة تبلغ 5 .0%. وأكد عارف المهيري المدير التنفيذي لمركز دبي للإحصاء على أن جميع المؤشرات للقطاعات الاقتصادية في الإمارة أظهرت زيادة في النمو بنسبة 3 .2%، لافتا إلى أن القطاعات الريادية في الزيادة هي قطاعات الصناعات التحويلية بنحو 14% ومن ثم التجارة والنقل والتخزين والاتصالات والخدمات الإلكترونية والصناعات الاستخراجية والفنادق والمطاعم والخدمات الحكومية. وأشار إلى أن نصيب القطاع العقاري من إجمالي النشاط الاقتصادي في دبي تراجع بسبب الأزمة حيث يمثل 11% من اقتصاد دبي في 2010 مقارنة مع 17% في 2008 و14% في 2009. وأضاف المهيري أن القطاع العقاري يتجه إلى النمو في المستقبل القريب بفعل التراجع في الإيجارات والتي خلقت طلبا على العقارات من جديد. من جهة أخرى قالت مجلة ميد المتخصصة ان القطاع المالي في الإمارات بلغ سن النضج فهو يضم 51 بنكا تجاوزت أرباحها مجمعة 4 مليارات دولار العام الماضي في حين فاقت أصولها الإجمالية 416 مليار دولار. وقد ازدادت السيولة بحدود 7 مليارات دولار لترتفع إلى 7 .25 مليار دولار عن عام سابق مما يوحي بأن العودة إلى أداء مرحلة ما قبل الأزمة في الطريق. وقال التقرير إن دبي حافظت على مكانتها الاقتصادية رغم الأزمة المالية العالمية وانتهجت إستراتيجية جسورة لبناء نفسها كوجهة إقليمية للتمويل المؤسساتي والرساميل والاستثمار. وهي تتطلع لمنافسة نيويورك ولندن وهونغ كونغ.

تعليق

يعرف (Simon Kuzent) الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد النمو الاقتصادي بأنه: (ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان ،و تستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة و التكيف المؤسسي و الإيديولوجي المطلوبة لها) ومن هذا التعريف نلاحظ مجموعة من السمات : 1 - التركيز على النمو طويل الأجل و بالتالي على النمو المستدام و ليس العابر.وهذا موضوع بحاجة إلى معالجات عميقة 2- دور التقانة المركزي في النمو طويل الأجل. 3- ضرورة وجود تكيف مؤسسي و إيديولوجي، مما يظهر أهمية النظام المؤسساتي في عملية النمو. المهم في هذا التعريف انه يقلص الفجوة بين النمو الاقتصادي كفعل تلقائي و التنمية الاقتصادية كفعل إرادي. فالنمو الاقتصادي المستدام هو نتيجة لسياسات و مؤسسات و تغيرات هيكلية و علمية و بالتالي ليس مجرد عملية تلقائية كما كان سائدًا في الأدبيات الكلاسيكية. من هذه التعاريف المتعددة تم تحديد التعريف الإجرائي التالي النمو الاقتصادي فهو الزيادة الحقيقية السنوية في الناتج المحلي الإجمالي و حصة الفرد منه على الأجل الطويل.

المصدر: البيان

الدولية

الأنظار على سعر الفائدة في محادثات إنقاذ أيرلندا
صفحة 02 ◄

نمو الصادرات اليابانية يتباطأ لثامن شهر على التوالي في أكتوبر
صفحة 02 ◄

الاقليمية

التبادل بين الإمارات ومصر يبلغ 766 مليون دولار في النصف الأول من 2010
صفحة 03 ◄

دمشق تتوقع نمواً اقتصادياً في 2011 يتراوح بين 6 و7%
صفحة 03 ◄

المحلية

توقع نمو اقتصاد الإمارات 3-3.5% في 2011
صفحة 04 ◄

سجلت أعلى مستوى منذ 3 سنوات : الودائع تتجاوز القروض بـ 16.1 مليار درهم
صفحة 04 ◄

المقال الأسبوعي
مفهوم الإنتاجية وطرق قياسها
صفحة 05 ◄

الأنظار على سعر الفائدة في محادثات إنقاذ أيرلندا

دخلت أيرلندا الساعات الأخيرة من مفاوضات بشأن قروض طارئة من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي بينما ينصب الاهتمام على أسعار الفائدة التي ستفرض على دافعي الضرائب الايرلنديين لإنقاذ حكومتهم وبنوكهم. ويجتمع المفاوضون في فندق فاخر بني قبل 250 عاما بالعاصمة دبلن لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاق من المتوقع أن يعلن عقب مؤتمر بالهاتف لوزراء مالية الاتحاد الأوروبي في الساعة 1500 بتوقيت جرينتش اليوم الأحد. وقالت أحزاب من المتوقع أن تشكل الحكومة الايرلندية القادمة أن أي اتفاق لن يكون مقبولا إذا كان سعر الفائدة مرتفعا جدا. ونفت الحكومة تقارير إعلامية بأن الحزمة الإجمالية ستكلف دافعي الضرائب ما يصل إلى 6.7 بالمائة سنويا. واضطرت أيرلندا إلى اللجوء للاتحاد الأوروبي وصندوق النقد لإنقاذها من أزمة مالية ترجع جذورها إلى سنوات من الإقراض المصرفي غير المحسوب والذي أسفر عن ديون رديئة بعد انفجار فقاعة عقارية، وقال وزير الاتصالات ايمون ريان أن الاتفاق ليس نهائيا بعد وانه سيشمل عدة قروض بآجال استحقاق وأسعار فائدة مختلفة لكن ما ستدفعه أيرلندا في نهاية المطاف لن يصل إلى 6.7 بالمائة.

المصدر: رويترز

البرتغال تقر ميزانية 2011 وتنفي التعرض لضغوط لطلب الإنقاذ

أقرت البرتغال ميزانية تقشف لعام 2011 متعهدة بتحفيز النمو وإجراء تخفيضات صارمة في الإنفاق مع سعيها لتفادي طلب المساعدة كما فعلت ايرلندا وهو ما نفت لشبونة والمفوضية الأوروبية حاجة البلاد إليه. وأقر البرلمان الميزانية بعد ساعات من نشر صحيفة فاينانشال تايمز دويتشلاند تقريرا ذكر أن غالبية دول منطقة اليورو والبنك المركزي الأوروبي يمارسون ضغوطا على البرتغال لكي تطلب حزمة إنقاذ دولية كما فعلت اليونان وأيرلندا. لكن رئيس الوزراء البرتغالي جوزيه سوكراتس قال أن إقرار الميزانية الذي أنهى أشهرا من السجال السياسي الذي هدد بقاء الحكومة في وقت من الأوقات أبعد البرتغال عن مرمى أزمة منطقة اليورو. وقال سوكراتس للصحفيين أن إقرار الميزانية سيجعل البرتغال تبتعد عن "بؤرة أزمة مالية كبيرة." وأضاف أن الميزانية تضع البرتغال في مصاف الدول الأقل عجزا في أوروبا في العام القادم. وقال "من الآن.. أولويات الحكومة هي الوفاء بالميزانية وتعزيز النمو."وسجلت علاوة المخاطر البرتغالية التي تقاس بالفارق بين عائد سنداتها لأجل عشر سنوات وبين عائد السندات الألمانية مستويات قياسية هذا الأسبوع مع تنامي المخاوف بعد أن طلبت ايرلندا المساعدة. وارتفع الفارق بمقدار عشر نقاط أساس إلى 464 نقطة أساس يوم الجمعة قبل إقرار الميزانية ثم تراجع في وقت لاحق إلى 447 نقطة أساس

المصدر: رويترز

نمو الصادرات اليابانية يتباطأ لثامن شهر على التوالي في أكتوبر

قالت وزارة المالية اليابانية أن صادرات اليابان زادت بنسبة 7.8 بالمائة في أكتوبر تشرين الأول مقارنة مع مستواها قبل عام لكن نمو الصادرات تباطأ لثامن شهر على التوالي مع مواجهة المصدرين صعوبات بسبب من قوة الين وركود الطلب العالمي. والزيادة المسجلة في أكتوبر تقل عن توقعات الخبراء الاقتصاديين لزيادة والتي كانت تشير إلي زيادة قدرها 10.7 بالمائة وجاءت في إعقاب زيادة بلغت 14.3 بالمائة في سبتمبر. وبلغت القيمة الإجمالية للصادرات في أكتوبر 5.7 تريليون ين (68.5 مليار دولار). وارتفعت الشحنات إلى الصين والولايات المتحدة -وهما أهم سوقين للصادرات اليابانية- 17.5 بالمائة و4.7 بالمائة على الترتيب. وزادت الواردات 8.7 بالمائة إلي 4.9 تريليون ين مقارنة مع توقعات لزيادة قدرها 11.2 بالمائة. وأدى ذلك إلي فائض تجاري بلغ 821.9 مليار ين بزيادة 2.7 بالمائة عن مستواه قبل عام.

المصدر: رويترز

التبادل بين الإمارات ومصر يبلغ 766 مليون دولار في النصف الأول من 2010

ذكرت الحكومة المصرية أن حجم التبادل التجاري بين مصر والإمارات العربية المتحدة بلغ نحو 766 مليون دولار خلال النصف الأول من العام الجاري، حيث بلغ حجم الصادرات المصرية إلى الإمارات ما قيمته 351 مليون دولار، فيما بلغت قيمة الواردات من الإمارات 415 مليون دولار. وجاء في التقرير أن إجمالي التبادل التجاري بين مصر وثلاث دول خليجية (الإمارات والبحرين وقطر) حقق فائضاً لصالح مصر خلال النصف الأول من العام الجاري بلغ مليار دولار تمثل أكثر من 72% من حجم التبادل التجاري مع هذه الدول خلال عام 2009 كله، منها 520 مليون دولار صادرات مصرية تمثل 52% مقابل 480 مليون دولار واردات تمثل 48%. بينما بلغت تجارة مصر مع هذه الدول خلال عام 2009 كله نحو مليار و381 مليون دولار، حيث بلغت قيمة الصادرات 861 مليون دولار والواردات 520 مليون دولار. حيث بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري بين مصر وقطر 173 مليون دولار، حيث بلغت الصادرات المصرية إلى قطر 146 مليون دولار، كما بلغت واردات مصر من قطر 27 مليون دولار. أما التبادل التجاري مع البحرين فقد بلغ 61 مليون دولار، حيث بلغت الصادرات المصرية إلى البحرين 25 مليون دولار، أما واردات مصر من البحرين فقدرت بما قيمته 36 مليون دولار.

المصدر: أريبيان بزنس

تونس تتوقع تحقيق نمو بنسبة 5.4% في 2011

قال رئيس الوزراء التونسي أن تونس تتوقع أن ينمو اقتصادها بنسبة 5.4 بالمائة العام القادم ارتفاعا من 3.7 بالمائة هذا العام بفضل زيادة الإنفاق العام وتسريع إصلاحات. وقال محمد الغنوشي أثناء عرضه لميزانية 2011 أمام البرلمان التونسي "تتمثل الأهداف بالخصوص في استرجاع نسق النمو إلى المستوى الذي كان عليه قبل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ليبلغ 5.4 بالمائة." وأضاف أن بلاده ستسعى لتشجيع الاستثمار وزيادة فرص العمل. كانت تونس تمكنت في 2010 من توفير 75 ألف فرصة عمل. كانت وكالة الأنباء الحكومية قالت الأسبوع الماضي أن تونس تعتزم العودة إلى سوق الديون العالمية في أوائل 2011 بعد عامين من الانقطاع وذلك لمساعدة الحكومة على زيادة الإنفاق العام خمسة بالمائة العام القادم بينما تبقي على عجز الميزانية المستهدف بدون تغيير تقريبا عن 2010. وأضافت أن الحكومة تخطط لاقتراض نحو 3.8 مليار دينار (2.7 مليار دولار) في 2011 لتغطية عجز الميزانية وسداد دين عام بقيمة 2.3 مليار دينار. وقالت الوكالة أن الحكومة ستلجأ للأسواق المالية العالمية في أوائل 2011. ومن المتوقع أن يرتفع الإنفاق إلى 19.2 مليار دينار (13.6 مليار دولار) من 18.3 مليار دينار متوقع في ميزانية 2010. وقال الغنوشي أن عجز الميزانية سيتقلص إلى 2.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2011 مقارنة مع 2.6 بالمائة لعام 2010 بينما سينخفض الدين العام إلى 39 بالمائة من الناتج مقارنة مع 39.8 بالمائة

المصدر: رويترز

دمشق تتوقع نمواً اقتصادياً في 2011 يتراوح بين 6 و7%

قال محافظ البنك المركزي السوري إن البنك يتوقع أن يسجل اقتصاد البلاد نمواً يتراوح بين 6و7% العام المقبل ارتفاعاً من نمو متوقع بين 5 و6 في 2010. وقال أديب ميالة نتوقع إن مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي لسوريا تقترب حالياً من 70%، في مؤشر على أن الدولة تبتعد عن السياسات الاقتصادية الاشتراكية التي فرضها حزب البعث الحاكم عندما وصل إلى السلطة قبل نحو 50 عاماً. ويقول مسئولون إن القطاع الصناعي الخاص في سوريا انتعش منذ رفعت الدولة القيود على الأعمال في السنوات الأخيرة وإن القطاع الخاص يشكل حالياً 83% من الناتج الصناعي.

المصدر: رويترز

28 نوفمبر 2010

توقع نمو اقتصاد الإمارات 3-3.5% في 2011

صرح وزير الاقتصاد الإماراتي أن من المتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي للإمارات العربية المتحدة ما بين ثلاثة و3.5 بالمائة في 2011. وأبلغ الوزير سلطان بن سعيد المنصوري الصحفيين أن الإمارات التي تطبق عقوبات دولية بحق إيران تأمل في التوصل إلى حل دبلوماسي للمواجهة بين الغرب وإيران وهي شريك تجاري رئيسي للإمارات. وقال أن الناتج المحلي الإجمالي للإمارات سيصل إلى تريليون درهم (272.3 مليار دولار) في 2010. كان الناتج المحلي الإجمالي الاسمي قد تراجع إلى 914.3 مليار درهم في 2009 من 934.3 مليار درهم في 2008 اثر التباطؤ الاقتصادي العالمي. وقال المنصوري "أنا متفائل جدا بشأن 2011. لكن القلق يساورني بشأن اقتصادات أخرى في العالم" مضيفا أنه يأمل في أن تتمكن مناطق مثل الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية من حل مشاكلها. ومن المتوقع أن يكون أداء اقتصاد الإمارات دون مستوى سائر الاقتصادات الخليجية هذا العام مع استمرار عزوف البنوك في ثالث أكبر بلد مصدر للنفط في العالم عن الإقراض بسبب إعادة هيكلة ديون بقيمة 23.5 مليار دولار لمجموعة دبي العالمية .

تعليق

أحدثت الأزمة المالية العالمية ثورة على كثير مما كان يعد في السابق مسلمات اقتصادية، وأصبح كثيرون ينادون بالتفكير في نماذج جديدة لقياس النمو الاقتصادي. فكما هو متعارف عليه، فإن الناتج المحلي الإجمالي هو الطريقة التي يقاس بها أداء النشاط الاقتصادي للدولة خلال العام، كما أن نسبة التغير فيه من سنة إلى أخرى تعد مؤشرا على النمو الاقتصادي للدولة. لكن ما كان يعد مؤشرا مسلما به لأداء النشاط الاقتصادي أصبح اليوم يخضع لكثير من النقد والمراجعة والبحث عن بديل أكثر تمثيلا للنمو الاقتصادي الحقيقي في الدولة. الناتج المحلي الإجمالي يقاس حاليا بإجمالي ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات خلال السنة، لكنه لا يأخذ في الاعتبار عوامل أخرى قد تزيد أو تنقص من القيمة الحقيقية لهذا الناتج. على سبيل المثال، قد يكون لبناء جسر أو سد مائي آثار إيجابية كثيرة لا يتم أخذها في الاعتبار عند قياس الناتج، كزيادة التوظف وتحقيق الاستقرار الاجتماعي وزيادة حركة التجارة، وغيرها من العوائد الإيجابية التي لا تدخل في قياس قيمة الناتج المحلي الإجمالي. وفي المقابل فإن هناك كثيرا من الأنشطة الاقتصادية التي تحقق قيمة مضافة تضاف إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي، كمصانع الأسمنت مثلاً ، لكن لا يتم احتساب العائد السلبي الناتج عن تدهور صحة كثير من الأفراد الناتج عن تلوث الأجواء من جراء عملية الإنتاج. إذاً عوامل أخرى يجب أخذها في الاعتبار عدا قيم الإنتاج المادي فقط لحساب الناتج المحلي الإجمالي، وهي إلى أي مدى يسهم ذلك الإنتاج في تحسين الوضع العام لحياة الأفراد في شتى المجالات المادية والاجتماعية والصحية والثقافية والحضارية. كل هذه العوامل يجب أخذها في الحسبان عند مراجعة الإنجاز الاقتصادي الذي حققته الدولة خلال فترة معينة، وببساطة يمكن القول إننا في حاجة إلى مقياس شامل للسعادة التي حققها المجتمع وليس فقط العائد المادي البحت الذي يتم تضمينه في حساب الناتج المحلي الإجمالي حاليا. والأزمة المالية الحالية دليل دامغ على أن المؤشر المادي البحت قد يؤدي إلى نتائج سلبية كبيرة على البشرية وستتكرر أزمات أخرى إن استمر الوضع على ما هو عليه في استخدامه كمقياس وحيد للإنتاج القومي.

المصدر: رويترز

سجلت أعلى مستوى منذ 3 سنوات : الودائع تتجاوز القروض بـ 16.1 مليار درهم

كشفت إحصاءات صادرة عن مصرف الإمارات المركزي، عن شهر أكتوبر الماضي، عن تحسن «ملحوظ» في السيولة في القطاع المصرفي، إذ بلغت قيمة شهادات الإيداع 81 مليار درهم. وزادت الودائع عن القروض بمقدار 16.1 مليار درهم لأول مرة منذ أكثر من عامين. وأظهرت الإحصاءات تسجيل المصارف أعلى مستوى من الودائع منذ ثلاثة أعوام، بعد أن وصل إلى 1.0538 تريليون درهم، في حين تراجع إجمالي القروض والسلفيات المقدمة من المصارف إلى نحو 1.0377 تريليون درهم، مقابل نحو 1.038 تريليون درهم في نهاية سبتمبر الماضي، بانخفاض بلغ 300 مليار درهم، فيما ارتفعت القروض الشخصية بمقدار 200 مليون درهم. وتفصيلاً، أظهرت أحدث إحصاءات أصدرها مصرف الإمارات المركزي أمس، أن إجمالي موجودات المصارف العاملة في الدولة، ارتفع إلى 1.623 تريليون درهم في نهاية أكتوبر الماضي، مقابل 1.584 تريليون درهم في نهاية سبتمبر من العام الجاري نفسه، بارتفاع بلغ 38.7 مليار درهم، ومقابل 1.536 تريليون درهم في نهاية أكتوبر من عام 2009. ووفقاً للإحصاءات، وفي مؤشر على تحسن ملحوظ بالسيولة بالقطاع المصرفي خلال الشهر الماضي، بلغت قيمة شهادات الإيداع 81 مليار درهم في نهاية أكتوبر الماضي، مقارنة بنحو 73 مليار درهم في نهاية سبتمبر الماضي، بارتفاع بلغ ثمانية مليارات درهم، ونمو بلغت نسبته 0.9٪، ومقابل 74.6 مليار درهم في نهاية أكتوبر من عام 2009. وسجل إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في الدولة أعلى مستوى له على مدى نحو ثلاثة أعوام، إذ قفز إلى نحو 1.0538 تريليون درهم، مقابل نحو 1.013 تريليون درهم في نهاية سبتمبر الماضي، بارتفاع بلغ 40.5 مليار درهم. ومقابل 982.9 مليار درهم في نهاية أكتوبر2009. وتراجع إجمالي القروض والسلفيات المقدمة من المصارف العاملة في الدولة، إلى نحو 1.0377 تريليون درهم، مقابل نحو 1.038 تريليون درهم في نهاية سبتمبر الماضي، بانخفاض بلغ 300 مليار درهم، ونحو 1.02 تريليون درهم في نهاية أكتوبر من عام 2009. وأظهرت الإحصاءات زيادة الودائع عن القروض بمقدار 16.1 مليار درهم، مقارنة مع فجوة لصالح القروض تبلغ 25.1 مليار درهم في نهاية سبتمبر الماضي. وأفادت أن القروض الشخصية ارتفعت خلال أكتوبر إلى 215.1 مليار درهم، مقابل 214.9 مليار درهم في نهاية سبتمبر الماضي، بارتفاع بلغ 200 مليون درهم، ومقابل 212.1 مليار درهم في نهاية أكتوبر من عام 2009.

المصدر: الإمارات اليوم

مفهوم الإنتاجية وطرق قياسها

أولا مفهوم الإنتاجية

في ضوء المتغيرات الدولية المتسارعة وعولمة الاقتصاد وتزايد شدة المنافسة في الأسواق الدولية ، أصبحت قضايا الإنتاجية وزيادة معدلاتها تحظى بالمزيد من الاهتمام من قبل رجال الاقتصاد والمفكرين والباحثين والمعنيين بالتخطيط التنموي باعتبار أن الإنتاجية مؤشراً أساسياً لتقييم معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي ومدى تحسين مستوى المعيشة مما جعل كافة المؤسسات والهيئات المحلية والاقتصادية والدولية تعمل جاهدة في سبيل توظيف المنجزات والتطورات العلمية ومبتكراتها في مختلف الميادين لصياغة وترسيخ نظريات ومفاهيم حديثة في مجال الإنتاج وتطوير أساليب قياس الإنتاجية ورصد مؤشراتها ومعالجة أوجه القصور وأسباب انخفاضها تأكيداً على أن مفاهيم ومؤشرات الإنتاجية أصبحت تمثل دليلاً لا غنى عنه لصناعة القرار وصياغة وتنفيذ الخطط والمشاريع التنموية على مختلف المستويات والمجالات الاقتصادية والاجتماعية ، ويمكن تفهم أبعادها ودور وأهمية الإنتاجية في تحقيق أهداف التنمية الشاملة من خلال التعرف على تعاريف ومفاهيم ومدلولات ومؤشرات الإنتاجية وذلك على النحو التالي :

** أول من تعرض وتناول مفهوم الإنتاجية ومدلولاتها هو المفكر الاقتصادي آدم سميث حيث انطلق في كتابه " ثروة الأمم " من افتراضية مفادها أنه يمكن زيادة الإنتاج وخفض تكلفته عن طريق تحسين وسائل الإنتاج وتقسيم العمل وتنظيم التبادل التجاري هذه النظرية التي تم تطويرها من قبل الاقتصاديين الذين اعتبروا أن زيادة الإنتاج وخفض تكلفته مرهونان بحسن وطريقة الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية مما يؤدى إلى تخفيض أسعار المنتجات وزيادة الطلب عليها ومن ثم زيادة الدخل القومي .

** قد يوجد تشابه بين كلمتي الإنتاج والإنتاجية وقد يختلط الأمر عند بعض الأشخاص ولكن في الحقيقة يوجد فارق كبير بين التسميتين ، حيث أن الناس يستخدمون نفس المصطلح لكنهم يقصدون أشياء مختلفة فالإنتاج يعنى سلسلة العمليات والتفاعلات التي تحدث على الخامات لتحويلها إلى مواد جاهزة أو نصف جاهزة أما الإنتاجية فهي تلك العلاقة بين ما ينتج من سلع وخدمات وبين عناصر الإنتاج (خامات ، عمالة ، رأس مال وآلات ... الخ) فهي تعنى الكفاءة والفاعلية وتوفير التكاليف وتقديم البرامج وتقييم العمل ودوافع العاملين وتحليل المدخلات والمخرجات ومستويات الأداء .

** أن مفاهيم ومدلولات الإنتاجية أصبحت لها معاني كثيرة وعرفت بعبارات عديدة مثال : الكفاءة ، الفاعلية ، توفير التكاليف ، تقويم البرامج ، قياس العمل ، تحليل المدخلات والمخرجات ، فاعلية الإدارة ، معايير العمل ، المناخ السياسي والاجتماعي ... وبالتالي يمكن القول أن الإنتاجية في أوسع معانيها هي تلك العلاقة التي تجمع بين مدخلات الإنتاج المختلفة والمتنوعة المباشر وغير المباشر منها للحصول على مخرجات من السلع والخدمات المختلفة .

** ويقول بعض الاقتصاديون ( ) مثال الفرنسي Aftalionأن الإنتاجية هي العلاقة النسبية بين الإنتاج الإجمالي المحقق في وقت محدد وعوامل إنتاج معينة Fabricantأما Veudrikفيعرف الإنتاجية بأنها نسبة الإنتاج الحقيقية إلى كمية المدخلات المادية الحقيقية ، ويقول Solomon Fabricantأن الإنتاجية هي إنتاج رجل / ساعة ، مع الأخذ في الاعتبار عنصر الجودة . وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) الإنتاجية بأنها مدى حسن استخدام المواد طبقاً لمقاييس معينة ، أما Bentlyفيعرف الإنتاجية بأنها التحسن المستمر في كفاءة التنظيم الناتج عن الاستخدام الكفء للموارد المختلفة والعمالة والأدوات والآلات المتاحة ، ويعرف الدكتور إبراهيم عبد الحكيم الإنتاجية بأنها مقياس التشغيل الاقتصادي للطاقات المتاحة .

** وفى ضوء هذه المفاهيم يمكن أن نستخلص أن الإنتاجية قد يكون لها العديد من المدلولات والمؤشرات سواء كانت إنتاجية كلية أو إنتاجية جزئية باعتبار أن الإنتاجية هي علاقة نسبية تتضمن معالجة بيانات ومعلومات مختلفة وغير متجانسة مما يتطلب الحذر في التعامل مع مؤشراتها وطرق قياسها وضرورة تقديم كافة التفاصيل اللازمة لإجراء المقارنات على مستوى المنشآت أو القطاعات أو الأنشطة الاقتصادية الكلية أو على المستويات الإقليمية والعربية والدولية حيث أن الإنتاجية يمكن التعبير عنها بأشكال عديدة ولعل من أهم هذه الأشكال والقياسات ما يلى:

* تأخذ الإنتاجية في المفهوم التقليدي المعادلة الحسابية لنسبة المخرجات على المدخلات : الإنتاجية = المخرجات / المدخلات

- المخرجات : هي عبارة عن كمية أو حجم الوحدات المنتجة أو قيمة الأموال المحققة أو حجم المبيعات الموزعة أو الخدمات المقدمة ...
- المدخلات : هي عبارة عن حجم أو قيمة عناصر وعوامل الإنتاج المستخدمة للحصول على المخرجات مثال رأس المال والتجهيزات والمعدات والأدوات والمواد الأولية سواء كانت مواد خام أو مواد مساعدة لازمة لإنتاج السلع والخدمات وغيرها إضافة إلى القوة العاملة المباشرة وغير المباشرة والقيمة المعرفية والتقنية اللازمة لتطبيق أحدث وأنجح أساليب الإنتاج ، ويتضح أن نمو الإنتاج لا يعتمد فقط على حجم وكفاءة ومهارة القوى العاملة ، بل هناك عوامل أخرى كثيرة تساهم في زيادة الإنتاج فبالإضافة إلى العوامل المذكورة أعلاه يمكن الأخذ بعين الاعتبار البنية الأساسية العمومية وبعض التسهيلات والخدمات المحلية والجماعية التي تؤثر بشكل مباشر على تحسين النشاط الاجتماعي ، وتتوقف قيمة ودقة مؤشر الإنتاجية على دقة وحقيقة المعلومات والبيانات المتاحة وطريقة القياس المتبعة .

** قد يختلف مفهوم الإنتاجية بحسب الهدف من الإنتاج الذي قد يكون اقتصادياً أو اجتماعياً .. الخ ذلك أن القطاعات والأنشطة التي تهدف إلى تحقيق أقصى حد ممكن في الأرباح فهي تنظر إلى الإنتاجية على أنها القدرة على استخدام عناصر الإنتاج أو أحد عناصره بالشكل الذي يمكن من خلاله الحصول على أفضل إنتاج بأقل تكلفة وباستخدام التكنولوجيا المتاحة في حين أن القطاعات التي تؤدى خدمات معينة

ليس الهدف منها الربح فهي تنظر إلى الإنتاجية على أنها عملية تحقيق مستوى معين من الإنتاج باستخدام عناصر إنتاج محددة بصرف النظر عن العائد المادي .

ثانيا قياس مستوى الإنتاجية :

يمكن استخلاص مؤشرات النمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال قياس مؤشرات ونسبة ارتفاع الإنتاجية وتعتبر الأكثر شيوعاً هي :

1- الإنتاجية = المخرجات / المدخلات قياس الإنتاجية = قياس الإنتاج / قياس الموارد .

2- الإنتاجية الجزئية = المخرجات / أحد عناصر المدخلات فهي نسبة بين المخرجات وعنصر واحد من العناصر اللازمة للحصول على المخرجات ومن هنا يمكن الحديث على الإنتاجية الجزئية لرأس المال أو للعمالة أو للمواد أو للمعدات والآلات ... الخ ، وحساب هذه المؤشرات الجزئية يكون على النحو التالي :

- إنتاجية رأس المال = قيمة الإنتاج / إجمالى قيمة الاستثمارات .
- إنتاجية المواد = الإنتاج (الكمية أو قيمة) / المواد المستخدمة في الإنتاج (كمية أو قيمة)
- إنتاجية العامل = الإنتاج (كمية أو قيمة) / العدد الإجمالي للعاملين

ومن مميزات استخدام الإنتاجية الجزئية سهولة الفهم والقياس فالحصول على بيانات دقيقة خاصة بأحد عناصر الإنتاج أسهل من الحصول على بيانات أيضاً دقيقة لكافة عناصر الإنتاج وتعتبر وسيلة جيدة ومؤشر مهم للتشخيص وتقييم أداء الوحدات الإنتاجية ، ونجاحها في الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة لإنتاج السلع والخدمات المطلوب توفيرها ، وتكون المؤسسة أكثر نجاحا عندما تنتج كمية معينة بأقل عناصر إنتاج (رأس مال ، عمل ...)

** ولعل مؤشر إنتاجية العامل يعتبر من أهم المؤشرات حيث أن العنصر البشرى يعتبر من أهم عناصر الإنتاج فهو الذي يتحمل العبء الأكبر في عملية الإنتاج من حيث التخطيط والتنظيم والتنفيذ والإشراف والرقابة والتشغيل وله انعكاسات مباشرة على الناتج النهائي في حين أن بقية عناصر الإنتاج هي في الحقيقة عناصر جامدة في حاجة لتدخل الإنسان لزيادة فاعليتها في تحقيق مستوى معين في الإنتاج وتعطى مؤشرات الإنتاجية لكل ساعة عمل أو لكل عامل .

** ويتم قياس الإنتاجية بالمعادلة بين قياس الإنتاج وقياس الموارد مع العلم بأن الإنتاج يضم مجموعة متنوعة ومختلفة من عمالة ذات مهارات متفاوتة وآلات وتجهيزات ومواد استهلاكية متعددة الأشكال مثال المعرفة فكيف يمكن قياسها .

ويمكن أن نذكر بعض أساليب القياس المستخدمة مثال الكمية : وتعنى عدد من العناصر المتجانسة أو الحجم أو القيمة .

فعلى مستوى المنشأة تكون إنتاجية المنشأة = حجم المبيعات / قوة العمل (عدد) فهي طريقة لا تعبر عن الإنتاجية الفعلية إنما تساعد في تحديد مساهمة المنشأة في الإنتاج بمعنى القيمة المضافة .

وعلى المستوى الوطني فأن الإنتاج يعنى جميع المواد والخدمات التي تم إنتاجها من قبل مجموع المؤسسات الاقتصادية والتي تشكل الثروة التي حققتها الأمة وتكون علاقة الإنتاجية وفق المعادلة : الإنتاجية = الثروة /المواد المدخلة وتقاس الثروة بقيمة الناتج المحلى الخام (PIB) .

ويؤخذ في الاعتبار فقط عنصر واحد من المواد المدخلة وهو عنصر إنتاج العمل (يعبر عنه بساعات العمل) : الإنتاجية = الناتج المحلى الخام / العمل . وفى حالة عدم التوضيح فأن الإنتاجية تعنى إنتاجية العمل الظاهرية على أن ننسى أن الإنتاجية تخضع وترتبط بمجموع عناصر الإنتاج وبكيفية وطريقة تركيبها واستخدامها .

** لا يقاس فقط الإنتاجية وإنما أيضا يقاس نسبة نمو الإنتاجية من سنة إلى أخرى وهى التي تؤثر بشكل مباشر على مستوى المعيشة باعتبار أن متوسط مستوى المعيشة بالنسبة لبلد معين يتم تقييمه من خلال العلاقة التالية : الناتج المحلى الخام / حجم السكان . ويعتبر هذا المؤشر(نصيب الفرد من الناتج المحلى الخام الحقيقي) الأكثر استخداما للمقارنات الدولية لمستوى المعيشة .

** وفى ضوء ما تقدم يمكن أن نستخلص أن الإنتاجية ومعانيها لا تعتبر كاملة إلا إذا صاحبها توضيحات ، حيث أن طرفي النسبة أي المخرجات والمدخلات يتضمن كلا منهما الكثير من المعاني ، فالمخرجات بالمعنى الاقتصادي تعنى السلع المنتجة والخدمات عامة سواء كانت صناعية أو زراعية أو غيرها مثل خدمات الصحة والتعليم والنقل والاستشارات والأبحاث وهى أمور يصعب قياسها ، والمدخلات بالمعنى الاقتصادي تعنى كافة الجهود التي ساهمت في الإنتاج وهى أيضاً يصعب قياسها قياساً علمياً دقيقاً فهل تقاس الإنتاجية على أساس تغيير مدخل واحد وتثبيت باقي المدخلات أم على أساس كل المدخلات بالنسبة إلى المخرجات .

** أن الإنتاج والإنتاجية لا يكونا بالضرورة مرتبطين ارتباطاً موجباً ، فزيادة الإنتاج لا تعنى بالضرورة زيادة الإنتاجية فقد يصحب ذلك نقص في الإنتاجية والعكس صحيح ، فمن الممكن زيادة حجم الإنتاج بزيادة حجم المدخلات بنسبة أكبر وفى هذه الحالة تنقص الإنتاجية وقد تكون الزيادة في الإنتاج بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في المدخلات وفى هذه الحالة تكون زيادة الإنتاج بنسبة زيادة الإنتاجية .

ثالثا أهمية ودور الإنتاجية في تحقيق أهداف التنمية الشاملة :

من خلال تعاريف ومفاهيم الإنتاجية وطرق قياسها يتبين أن الإنتاجية ترتفع حيث يرتفع حجم المخرجات مع ثبات أو انخفاض حجم المدخلات أو حين يرتفع حجم المخرجات مع ارتفاع حجم المدخلات ولكن بنسبة أكبر وكذلك إذا انخفض حجم المدخلات مع ثبات حجم المخرجات ، وبالتالي فإن زيادة الإنتاجية تعنى الحصول على نفس المنتجات كماً ونوعاً ولكن بتكاليف إجمالية أقل. فالمقصود من الإنتاجية ليس الإنتاج الأوفر وبنوعية أفضل بل أنها تقليص لوقت العمل والجهد المبذول في إنتاج وحدة من المنتجات وانخفاض سعر التكلفة وهى

أيضاً منح العامل المزيد من المكاسب المادية والمعنوية بالإضافة إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات في الأسواق المحلية أو الدولية . كما أتضح أيضاً انعكاسات الإنتاجية على مستوى المعيشة من خلال ارتباطها الوثيق بالثروة التي يمكن تكوينها وأصبح البحث عن الإنتاجية من المطالب الحيوية لتحسين مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للشعوب حيث أن زيادة الإنتاجية تعتبر في نفس الوقت محرك النمو الاقتصادي والوسيلة الوحيدة التي تملكها الدولة لخلق فرص عمل منتجة والتصدي لمشكلات البطالة . وتتمثل أهمية مؤشرات إنتاجية العمل في ارتباطاتها وعلاقتها العضوية بحجم ووتيرة الإنتاج القومي الذي يعتمد نموه على زيادة ساعات العمل ورفع الإنتاجية بمعنى زيادة الإنتاج (الناتج المحلى الخام PIB) لكل ساعة عمل إضافة إلى زيادة نسبة السكان النشطين اقتصاديا (نسبة أعلى من المنتجين) . وعلى الرغم من الدور الرئيسي الذي تلعبه الإنتاجية في مجال المنافسة ومردودية وتنمية المؤسسات الاقتصادية وتأثيراتها الإيجابية في زيادة الدخل القومي وتحسين مستوى المعيشة لا تزال الأهداف المرجوة من تحسين الإنتاجية محل كثير من الجدل بين مؤيدين ومعارضين فالمؤيدون يرون أن تحسين الإنتاجية يعتبر الشرط الأساسي لاستمرار التقدم وتحسين مستوى المعيشة بينما يرى المعارضون أن الإنتاجية هي سبب من أسباب التلوث وتدهور البيئة والموارد الطبيعية وتدهور ظروف العمل ومصدر قلق من جانب تقليص فرص العمل وتفاقم مشكلات البطالة وتتمثل المبررات التي يقدمونها في شكل العلاقة الحسابية العكسية التي تربط بين الإنتاجية والتشغيل وأن زيادة الإنتاجية قد تؤدى إلى تراجع التشغيل . ويمكن تفهم العلاقة الجدلية بين الإنتاجية والتشغيل من خلال التعرف على كيفية تحسين الإنتاجية وذلك من خلال التعريف البسيط للإنتاجية فهي تعبر عن كمية الإنتاج منسوبة إلى كمية العوامل المستخدمة للحصول على هذا الإنتاج وبالتالي فهي ترتفع عندما ترتفع كمية الإنتاج أكثر من كمية العوامل المستخدمة أو الإبقاء على كمية الإنتاج باستخدام أقل عوامل إنتاج . . وعلى المدى البعيد يمكن القول أنه لا يوجد بالضرورة تناقض بين زيادة الإنتاجية وزيادة التشغيل ، وتكفى الإشارة في هذا الإطار إلى أن الثورة الصناعية قد رافقها نمو كبير في التشغيل على الرغم من تخوف العمال من تقليص العمالة بسبب إدخال آلات جديدة وتحديث التقنيات . الأمر الذي يتطلب التعرض إلى أهم مميزات الإنتاجية وتأثيراتها على قضايا العمل والعمال وأهميتها الحقيقية في تحديد مسار التنمية والتقدم وتحقيق الرفاه الاجتماعي وذلك من خلال المعطيات والتحليلات التالية :

* في ضوء المتغيرات الدولية المتسارعة وتغير المفاهيم الاقتصادية ومقوماتها الجديدة التي أصبحت ترتكز على المعرفة والابتكار وتقنية المعلومات وتدعيم القدرات التنافسية في الأسواق العالمية من خلال توجيه المزيد من الاستثمارات في مجال تنمية رأس المال البشرى ، تزايد الوعي والإدراك لدى الصناعيين بأهمية الكفاءة الإنتاجية وكيفية قياسها ومقارنتها مع الصناعات الأخرى في الأسواق الداخلية والخارجية ومن ثم ترقيتها وتحسينها باعتبار أن القدرة التنافسية ترتكز على مدى تمكن المنشآت من توفير الإنتاج بالجودة المطلوبة وبأقل تكلفة .

* أن زيادة الإنتاجية التي ترتبط بكل نشاط اقتصادي تعنى زيادة حجم وكمية الإنتاج من السلع والخدمات بالنسبة للوحدة الزمنية للعمل وبأقل ما يمكن من التكاليف وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والحصول على أقصى العوائد من هذه الموارد مما يكون له كبير الأثر في زيادة الدخل القومي والحفاظ على الموارد الطبيعية للبلاد بما ينعكس إيجابياً على الحياة الاقتصادية والرفاه الاجتماعي سواء بالنسبة للمستهلك ، أو للمنتج بمعنى آخر انتعاش الاقتصاد الوطني ككل وتحسين مستوى المعيشة .

* سبقت الإشارة إلى أن الإنتاجية ترتبط بمجموع العوامل المستخدمة في عملية الإنتاج وتتأثر بأي عامل من هذه العوامل صعوداً أو نزولاً وبالتالي بأنه من الممكن تحسين الإنتاجية بأساليب مختلفة لا علاقة لها بالضرورة بعنصر العمل وحجم التشغيل وفى هذه الحالات تستطيع المنشآت الاقتصادية من تحسين قدراتها التنافسية والحصول على نصيب أكبر لمنتجاتها في الأسواق .

* من ضمن التأثيرات الإيجابية للإنتاجية على الحياة الاقتصادية أن يحدث تراجع في الأسعار حيث أن زيادة الإنتاجية في أي قطاع أو نشاط اقتصادي تترجم بتقليل التكلفة بمعنى انخفاض سعر المادة المنتجة هذا الانخفاض النسبي يعنى بدوره زيادة دخل حقيقي للمستهلك بما يمكنه من تنشيط الطلب على نفس المنتج أو منتجات قطاعات اقتصادية أخرى وتكون الحصيلة في النهاية أنه مهما كان مصدر زيادة الإنتاجية فهي تؤدى بالضرورة إلى تنشيط التشغيل حتى لو كانت زيادة الطلب على العمالة في قطاع آخر غير القطاع الذي شهد ارتفاعاً في الإنتاجية نتيجة أحداث تعديلات على الاقتصاد الكلى .

* من الناحية النظرية على الأقل يمكن تلخيص أهم فوائد نمو الإنتاجية بتقليل التكلفة ، وذلك يعنى بالنسبة للمنشأة تحقيق أرباح أكبر يمكن توزيع نسبة من هذه الأرباح الإضافية على العمال أي زيادة الأجور وتحسين القوة الشرائية وتنشيط الاستهلاك مع انخفاض سعر الوحدة المنتجة بعبارة أخرى يتم تنشيط الطلب الإجمالي الذي بدوره يؤدى إلى تنشيط الإنتاجية . كما يمكن استثمار نسبة من الأرباح الإضافية وتوفير فرص عمل جديدة .

* في واقع الأمر أن تخوفات العمال والمعارضين من أن زيادة الإنتاجية قد تؤدى إلى انخفاض في مستوى التشغيل لها مبرراتها المبدئية باعتبار أن التطورات العلمية والتقنية والتكنولوجية تساعد في إنجاز العمليات الإنتاجية بأكثر دقة وإتقان والحصول على إنتاج أوفر بأقل عدد ممكن من القوى العاملة ، لكن هذه مبررات قد تضعف أمام الوجه الآخر للابتكارات والتطورات التكنولوجية التي من شأنها أن تخلق مواد وأساليب جديدة تساعد في تنشيط الأسواق وتقود إلى خلق فرص عمل جديدة وتوسيع المجال أمام القوى العاملة . ونتيجة هذه العلاقة (خلق وتقليص فرص عمل) قد يحدث إعادة توزيع العمل بين مختلف الأنشطة الاقتصادية باختفاء وتقليص أهمية بعض الأنشطة منخفضة الإنتاجية وبروز أنشطة أخرى أكثر إنتاجية . الأمر الذي يتطلب تطوير وتدعيم منظومة التشغيل لتمكينها من مسايرة التعديلات المؤسسية في الاقتصاد الكلى .